الأمم المتحدة CAC/COSP/WG.4/2012/4

Distr.: General
22 June 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقّت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس ٢٠١١: توصيات أخرى

تقرير عن حالة تنفيذ القرار ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة**

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدّمة ٣

ثانياً- معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ القرار ٣/٤ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٤

ألف- تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد ٤

باء- تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية ٦

* CAC/COSP/WG.4/2012/1.

** هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

170712 V.12-54435 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الصفحة

جيم- جمع الممارسات الجيِّدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها ١١
دال- التعاون بين أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد..... ١٣
هاء- المساعدة التقنية..... ٢١
ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات..... ٢٣

أولاً- مقدِّمة

١- قرَّرَ مؤتمرُ الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٢/٣ أن يُنشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوحَ العضوية معنياً بمكافحة الفساد، وفقاً للفقرة ٧ من المادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفقرة ٢ من المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

٢- وفي القرار نفسه، قرَّر المؤتمر أن يؤدّي الفريق العامل المهام التالية:

(أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛

(ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛

(د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

٣- واعتمد المؤتمر في دورته الرابعة، المعقودة في مراكش في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، القرار ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد".

٤- وقرّر المؤتمر في ذلك القرار أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية عمله المتعلق بإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ ولايته في مجال منع الفساد.

٥- والغرض من ورقة المعلومات الأساسية هذه هو إبلاغ الفريق العامل بالإجراءات التي اتُّخذت لتنفيذ القرار ٣/٤. وتسعى الورقة إلى دعم الجهود التي يبذلها الفريق العامل لمساعدة المؤتمر في المضي في رسم معالم الطريق الذي يفضي به إلى اتخاذ إجراءات فعّالة حيال منع الفساد.

٦- أمّا بنية ورقة المعلومات الأساسية، فهي مرتَّبة وفقا لمهام الفريق العامل. وقد تندرج بعض الولايات التي يقضي بها القرار ٣/٤ والأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها الأمانة في إطار عدة مهام، لكنَّها تُناقَش في إطار المجال الأكثر صلة بها.

ثانياً- معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ القرار ٣/٤ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف- تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد

تطوير الأدوات المعرفية

٧- دعا المؤتمر في قراره ٣/٤ الدول الأطراف إلى استخدام الاتفاقية باعتبارها إطارا لوضع ضمانات محدَّدة ومكيَّفة حسب الاحتياجات لمنع الفساد في القطاعات التي يمكن أن تكون أشدّ تعرّضا له، وطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأطراف في القيام بذلك بناءً على طلبها ورهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية.

٨- واستمر المكتب في تطوير أدوات معرفية لتيسير تقديم المساعدة المكيَّفة حسب الاحتياجات لبناء القدرات، بما يشمل القطاعات والظروف التي قد تكون معرّضة للفساد.

٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وضع المكتب الصيغة النهائية للدليل المرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته، ونشره. ويهدف الدليل إلى دعم وتوعية الأشخاص المكلَّفين بمهمة إصلاح وتوطيد نظم العدالة في بلدانهم، والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وسائر الجهات المقدِّمة للمساعدات التقنية التي توفر الدعم لهذه العملية. وقد بدأ العمل على إعداد هذا الدليل في أعقاب صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٢٣ الذي أقرّ مبادئ بنغالور للسلوك القضائي وطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أن يُعدّ دليلا تقنيا بشأن نُهج تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تدعيم نزاهة القضاء وقدراته. ويحشد الدليل أفكاراً وتوصيات واستراتيجيات وضعها خبراء معاصرون متخصّصون في إصلاح النظم القضائية والقانونية، ويتضمّن إحالات إلى التدابير الناجحة المتَّخذة في طائفة من البلدان لمعالجة تحديات خاصة في تعزيز نظام العدالة. وأخيراً، يهدف الدليل إلى توفير معلومات عملية بشأن كيفية بناء وصون نظام عدالة يتَّسم بالاستقلالية والحياد والشفافية والفعالية والكفاءة وينحو إلى تقديم الخدمات ويحظى بثقة الناس ويرتقي إلى التوقعات الواردة في الصكوك والمعايير والقواعد القانونية الدولية ذات الصلة.

١٠- وينفِّذ المكتب حاليا مبادرة عنوانها "استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار لتعميم ضمانات مكافحة الفساد في سياق تنظيم الأحداث العامة الكبرى". وترمي هذه المبادرة إلى استبانة الممارسات الجيِّدة، استنادا إلى الاتفاقية، بغية منع الفساد ذي الصلة

بتنظيم الأحداث العامة الكبرى. وعُقد اجتماع لفريق خبراء دولي في فيينا في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جمع ما يزيد على ٤٠ من الخبراء الرفيعي المستوى الممثلين لحكومات ومنظمات دولية وللقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجري تجميع للممارسات الجيِّدة استنادا إلى استعراض مكتبي أولي بشأن التدابير والممارسات والتجارب القائمة والقضايا الملموسة وكذلك إلى توصيات فريق الخبراء.

١١- وثمة أداة أخرى قيد الإعداد لمساعدة الدول الأطراف في وضع تدابير لتمكين الصحفيين من إعداد تقارير صحفية مسؤولة ومهنية عن الفساد (انظر الفقرتين ٣٣ و٣٤).

١٢- ونظَّم المكتب على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف حدثا خاصا عنوانه "تأثير الفساد على البيئة، ودور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأداة للتصدّي له". ونُظِّم هذا الحدث تماشيا مع القرار ١/١٦ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي شجَّعت فيه الدول الأطراف ضمن جملة أمور على "منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية، بما فيها الأخشاب والحيوانات والنباتات البرية وسائر الموارد الأحيائية الحرجية، ومكافحته والقضاء عليه، وذلك، عند الاقتضاء، من خلال استعمال صكوك قانونية دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وجرى خلال الحدث المعني تقييم حالة الفساد ومخاطره في بضع قطاعات مختارة، وهي الاتجار بأنواع الأحياء البرية، وإدارة النفايات الخطرة، واستغلال النفط، وإدارة الغابات. وأتاح هذا الحدث للمناظرين والمشاركين فرصة استكشاف سبل استخدام اتفاقية مكافحة الفساد لمعالجة هذه المشاكل. وتمّ مؤخرا تجميع المساهمات في الحدث الخاص في منشور متاح على موقع المكتب.[1] ويُعتزم إتباع هذا المنشور ببحث إضافي، يفضي إلى تحديد إجراءات ملموسة لاتخاذها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

١٣- وما فتئ المكتب يقدِّم الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تقييم طبيعة الفساد ومداه: ففي غرب البلقان، أُجريت دراسة استقصائية شاملة بدعم من المفوضية الأوروبية، ونُشرت التقارير ذات الصلة بالاشتراك مع السلطات الوطنية خلال عام ٢٠١١. كما قدّم المكتب الدعم لإجراء دراسات استقصائية بشأن نزاهة الموظفين المدنيين في أفغانستان والعراق، وستُنشر التقارير ذات الصلة خلال عام ٢٠١٢. وتحدِّد نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالفساد مجالات وقطاعات يشتدّ تعرّضها للفساد، بغية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى وضع سياسات وتدابير فعّالة لمكافحة الفساد.

(1) www.unodc.org/eastasiaandpacific/en/indonesia/2012/04/uncac/story.html.

مبادرة النزاهة في المؤسسات

١٤- نوَّه المؤتمر بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة من أجل تعزيز النزاهة بين أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من خلال المبادرة المتعلقة بالنزاهة في المؤسسات، بوسائل منها التعاون مع مكتب الأخلاقيات.

١٥- ويمضي المكتب قُدُماً في تنفيذ هذه المبادرة، التي تسعى إلى استعراض القواعد واللوائح الداخلية للمنظمات الدولية الممثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق استنادا إلى معايير اتفاقية مكافحة الفساد. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، استمر المكتب في تلقي وتجميع الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الموزَّعة على تلك المنظمات لمساعدتها في إعداد مخطَّط وجيز لقواعد النزاهة السارية لديها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، دعت مجموعة العشرين الأمم المتحدة إلى مواصلة عملها المتعلق بهذه المبادرة وتوسيع نطاقه.

١٦- وتلبية لطلب من الأمانة، أُدرجت مبادرة النزاهة في المؤسسات على جدول أعمال اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي سيُعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأعدَّت الأمانة ورقة معلومات أساسية ذات صلة بالمبادرة قبل الاجتماع، وأُثيرت هذه المسألة ليناقشها المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة. وأحاط أعضاء المجلس علما بالمبادرة وأعربوا عن التزامهم بالمشاركة التامّة فيها. وإثر الاجتماع، تلقت الأمانة عددا من الردود الجديدة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية التي عممتها واضطلعت بجهود جديدة للمضي في تنفيذ هذه المبادرة.

باء- تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية

الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني

١٧- شجَّع المؤتمر الدولَ الأطراف على السعي إلى إعداد تقارير مبكّرة بشأن تنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية مكافحة الفساد، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع التركيز على تقييم فعالية تدابير المنع القائمة، وجمع الممارسات الجيِّدة، واستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. كما أكَّد، في ضوء الاستعراض المقبل للفصل الثاني من الاتفاقية خلال الدورة الثانية لآلية استعراضه تنفيذها، أهمية بناء أطر تشريعية ومؤسسية متَّسقة مع متطلّبات ذلك الفصل.

١٨- وطلب المؤتمر إلى الأمانة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل الاضطلاع بوظائف مرصد دولي لجمع المعلومات المتاحة حاليا عن الممارسات الجيِّدة في مجال منع الفساد، بحيث تركِّز جهودها بصفة خاصة على التنظيم المنهجي للمعلومات المتلقّاة من الدول الأطراف وعلى تعميمها، وأن تقوم، بناءً على طلب الفريق العامل أو المؤتمر، واستناداً إلى تلك المعلومات، بتوفير معلومات عن الدروس المستفادة وعن قابلية الممارسات الجيّدة للتكييف بحسب الظروف، وكذلك عن أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة، التي يمكن تقديمها إلى الدول الأطراف بناء على طلبها.

١٩- وأوصى الفريقُ العاملُ خلال اجتماعه الثاني المعقود بين الدورتين في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١ بأن يتَّبع خطة عمل متعددة السنوات في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥ وأن يواصل تركيزه على عدد مقدور عليه من المواضيع الجوهرية المحدَّدة المتصلة بتنفيذ مواد الفصل الثاني من الاتفاقية.[٢] وأعدَّت الأمانة مذكرة عنوانها "اقتراح لخطة عمل ممكنة متعدّدة السنوات للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمنع للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥"[٣] وعمّمتها في المذكرة الشفوية CU 2011/177 المؤرّخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ التماسا للتعليقات عليها.

٢٠- وقرَّر المؤتمر في قراره ٣/٤ أن تُتَّبع في اجتماعات الفريق العامل المقبلة خطةُ عمل متعدِّدة السنوات للفترة الممتدَّة حتى عام ٢٠١٥، عندما تبدأ الدورة الثانية من استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢١- وفي ضوء ما ورد من الدول الأطراف والدول الموقِّعة من تعليقات على المذكرة الشفوية CU 2011/177، عمَّمت الأمانة تغييراً مقترحا على خطة العمل المتعددة السنوات في المذكرة الشفوية 2011/213 المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتلقت الأمانة ردودا متناقضة، فأبلغت الدول الأطراف والدول الموقِّعة بأنَّ التغيير المقترح لن ينفَّذ، وأكَّدت أنَّ الموضوعين اللذين سيُناقشان خلال الاجتماع الثالث للفريق العامل سيبقيان على النحو التالي: (أ) "تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية، بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص" و(ب) "أوجه تضارب المصالح، والإبلاغ عن الأفعال المنطوية على فساد، والإقرار بالموجودات، خاصة في سياق المواد ٧ إلى ٩ من الاتفاقية". وبحلول ٧ حزيران/يونيه

(2) الفقرة ١١ من الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2011/4.

(3) CAC/COSP/2011/CRP.4.

٢٠١٢، كانت دول أعضاء مجموعها ٢٧ قد قدَّمت معلومات عن الموضوعين المعنيين. وترد ردود الدول المعنية في مذكرتين من إعداد الأمانة.(٤)

٢٢- ولاحظ المؤتمر مع التقدير أنَّ كثيراً من الدول الأطراف قد قدَّمت معلومات عن الموضوعين اللذين نظر فيهما الفريق العامل في اجتماعه الثاني، وهما: "سياسات وممارسات إذكاء الوعي، مع الإشارة خصوصاً إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣ من الاتفاقية"؛ و"القطاع العام ومنع الفساد: مدونات قواعد السلوك (المادة ٨ من الاتفاقية) وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من الاتفاقية)".(٥) وحثَّ المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ على مواصلة تقديم المعلومات الجديدة والمحدَّثة عن هذه المبادرات والممارسات الجيِّدة.

٢٣- وتلبية لذلك الطلب، أرسلت الأمانة إلى الدول الأعضاء المذكرة الشفوية CU 2011/211 (A) المؤرّخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ودعتها فيها إلى أن تواصل تقديم المعلومات المحدَّثة والجديدة عن المبادرات والممارسات الجيِّدة المتعلقة بالموضوعين اللذين ناقشهما الفريق العامل في اجتماعه الثاني. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت ١٠ دول أعضاء في المجموع قد قدَّمت المعلومات المعنية، وهي الأرجنتين وإكوادور وبولندا وتايلند والجمهورية العربية السورية ورواندا وفترويلا والمكسيك والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية. وتُتاح المعلومات التي قدَّمتها هذه الدول، بإذن منها، على الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة.(٦)

٢٤- وأنشأ المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة بوّابة لمكافحة الفساد باعتبارها أداة لتعزيز تبادل المعلومات وتوفير مراجع يتيسَّر الحصول عليها في مجال مكافحة الفساد، وهي "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد" (بوّابة تراك)، التي بدأ تشغيلها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.(٧) وبوّابة "تراك" عبارة عن منصة شبكية على الإنترنت تتضمن المكتبة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي مستودع إلكتروني للتشريعات والاجتهادات القضائية واستراتيجيات مكافحة الفساد والبيانات المؤسسية المستمدة من ١٧٨ دولة. وتجمع المكتبة القانونية، التي يدير شؤونها المكتب

(4) CAC/COSP/WG.4/2012/3 وCAC/COSP/WG.4/2012/2.

(5) أُدرجت المعلومات التي قدَّمتها الدول في ورقتي المعلومات الأساسية CAC/COSP/WG.4/2011/2 وتصويبها Corr.1 وCAC/COSP/WG.4/2011/3. ونُشرت ردود الدول الأطراف أيضا بإذن منها على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4-meeting2.html.

(6) www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4.html.

(7) www.track.unodc.org.

وتدعمها المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (ستار) والمنظمات الشريكة فيها، معلومات قانونية مفهرسة وقابلة للبحث حسب أحكام اتفاقية مكافحة الفساد، ومن ثمّ فهي توفِّر عرضا تحليليا مفصلا لكيفية تنفيذ الدول للاتفاقية. وتُستخدم بوّابة "تراك" أيضا كمحرك بحث يمكِّن الدول والأكاديميات والمجتمع المحلي المعني بمكافحة الفساد والجمهور العام والقطاع الخاص من الحصول على ما يوفّره المكتب والمنظمات الشريكة من معارف متعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك دراسات الحالة والممارسات الفُضلى والتحليلات السياساتية في موقع مركزي واحد. وإدراكا للتحديات المتأصِّلة في الاتصالات عبر الحدود بين الممارسين، توفِّر بوّابة "تراك" أيضا ساحة ممارسة لخدمة الأعضاء المسجَّلين من سلطات مكافحة الفساد والسلطات المركزية من أجل تبادل المساعدة القانونية وتيسير التواصل بين جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات.

تعيين السلطات المختصة

٢٥- ناشد المؤتمر الدولَ الأطراف أن تبلّغ الأمين العام بالسلطات المختصة التي عيَّنتها والتي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محدَّدة لمنع الفساد إن لم تكن قد أبلغته بها بعد، وأن تحدِّث المعلومات الموجودة عند الاقتضاء.

٢٦- وبحلول ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، كان الأمين العام قد تلقى إشعارات بخصوص السلطات المختصة المعنية بتقديم المساعدة فيما يخص تدابير المنع، عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، من الدول الأطراف الـ٨٤ التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أيسلندا، باكستان، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، الدانمرك، رومانيا، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، العراق، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، منغوليا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. وستُوفَّر المعلومات المتعلقة

بالسلطات المختصة في دليل متاح بالاتصال الحاسوبي المباشر[٨] لتستفيد منه السلطات المختصة والوكالات الحكومية بعد التسجيل للحصول على حساب مستخدم.

الأنشطة الإقليمية والدولية لمنع الفساد

٢٧- طلب المؤتمر إلى الدول الأعضاء أن تشجِّع، بمساعدة من الأمانة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة حسبما يكون مناسباً، على القيام بأنشطة ثنائية وإقليمية ودولية ترمي إلى منع الفساد وتشمل تنظيم حلقات عمل بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيِّدة ذات الصلة.

٢٨- وتلبية لذلك الطلب، شارك المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة في عدد من حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بمنع الفساد، التي نظَّمتها منظمات إقليمية ودولية لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيِّدة بين البلدان، ودعم عددا منها. وشملت تلك الأحداث على سبيل المثال مؤتمرا إقليميا عن دور السلطات القضائية الوطنية في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد في الأردن؛ وندوة للخبراء اشتركت في رعايتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن استقلالية الجهاز القضائي ونزاهته في تركيا؛ واجتماع فريق خبراء بشأن وضع مواد تدريبية بشأن تنفيذ الاتفاقية والأعمال التجارية في المنطقة العربية عُقد في قطر؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن نزاهة القضاء في جنوب شرق آسيا، اشتركت في تنظيمها في إندونيسيا المحكمة العليا الإندونيسية واللجنة القضائية الإندونيسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للحكومة الاتحادية بألمانيا؛ واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للتحاور بشأن مكافحة الفساد والعلاقات التعاونية والشراكات الاستراتيجية في آسيا والمنطقة العربية، نظَّمته اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ماليزيا؛ ومؤتمراً إقليمياً بشأن الممارسات المتَّبعة في مجال إقرار المسؤولين العموميين بالذمة المالية والتحديات ذات الصلة والدروس المكتسبة في آسيا، نظَّمه البنك الدولي؛ ومؤتمراً إقليمياً بشأن مكافحة الفساد في إطار المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ؛ واجتماعاً للممارسين بشأن نزاهة العمل، نظَّمه المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستمر المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة أيضا في المشاركة في مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وفي آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والفريق العامل المعني بالرشوة في

(8) www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html.

المعاملات التجارية الدولية وشبكة الحكم الرشيد للجنة المساعدة الإنمائية التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين.

جيم- جمع الممارسات الجيِّدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها

٢٩- سبق أن ذُكر أعلاه أنَّ المؤتمر طلب إلى الأمانة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل الاضطلاع بوظائف مرصد دولي لجمع المعلومات المتاحة حاليا عن الممارسات الجيِّدة في مجال منع الفساد (انظر الفقرة ١٨).

جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة

٣٠- نوّه المؤتمر بالتعاون القائم مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مكافحة الفساد في القطاع العام، وطلب إلى الأمانة أن تواصل هذا التعاون، وخاصة فيما يتعلق بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وكذلك من خلال مبادرات أخرى، بما يشمل الأنشطة التي تعزِّز تأدية الخدمة العامة ومنع الفساد.

٣١- وتابع المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة تعاونه مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن إدارة فئة "منع الفساد ومكافحته في الخدمة العامة" من جوائز الأمم المتحدة السنوية للخدمة العامة.[٩] وتعدّ جوائز الأمم المتحدة السنوية للخدمة العامة أرفع اعتراف دولي بالتميُّز في مجال الخدمة العامة. وهي تكافئ مؤسسات الخدمة العامة على الإنجازات والمساهمات الإبداعية التي تؤدّي إلى زيادة فعالية الإدارة العمومية وتجاوبها مع المتطلّبات في مختلف بلدان العالم. وتروِّج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، من خلال منافسة سنوية، لدور الخدمة العامة وطابعها المهني وبروزها. وكان الفائزون بالمرتبة الأولى في عام ٢٠١٢ تركيا وجمهورية كوريا والمكسيك وموريشيوس والفائزون بالمرتبة الثانية في هذه الفئة جورجيا وسنغافورة والمكسيك (بشأن مبادرة أخرى). وقُدِّمت الجوائز خلال حفل نُظِّم خلال منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويُؤمل في أن تشجع التجارب والممارسات الإيجابية البلدان على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق الامتياز في خدمتها العامة لتكون بدورها مصدر إلهام لبلدان أخرى.

(9) أنشئت بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣١/٢٠٠٠.

٣٢- وساهم المكتب أيضاً في اجتماع فريق خبراء وفي حلقة عمل لتنمية القدرات تحت عنوان "منع الفساد في الخدمة العامة: التزام المواطن بتعزيز الشفافية والمساءلة" نُظِّما في إطار جوائز الخدمة العامة والمنتدى في عام ٢٠١٢. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع في تمكين الخبراء من التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن بعض التوصيات المتعلقة باستراتيجيات مكافحة الفساد والتزام المواطن بهذه العملية، استنادا إلى الدروس المستخلصة في مجال منع الفساد في القطاع العام. وسيجري تحليل المواد التي جُمعت والمناقشات التي أُجريت خلال الاجتماع وصياغتها في أدوات عملية لتعزيز الإدارة العامة وتشجيع المواطن على الالتزام بالمساءلة العامة وبمنع الفساد ومكافحته.

٣٣- وشارك المكتب أيضا في حلقة عمل نظَّمتها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن "إشراك المواطنين في مكافحة الفساد من أجل تحسين الخدمات العمومية المقدَّمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" في سياق الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأسهمت حلقة العمل إسهاما هاما في المناقشات الجارية بين الدول الأطراف والرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما الفصل الثاني منها، من خلال تبادل التجارب والدروس المستخلصة بين الخبراء.

الممارسات الجيِّدة في تعزيز الإبلاغ عن الفساد بطريقة مسؤولة ومهنية

٣٤- أحاط المؤتمر علما بالجهود التي تبذلها الأمانة، حسبما هو مطلوب في قراره ٢/٣، من أجل جمع معلومات عن الممارسات الجيِّدة بغية تعزيز معايير المسؤولية والمهنية لدى الصحفيين في الإبلاغ عن الفساد، وطلب إلى الأمانة أن تواصل جمع هذه المعلومات ونشرها.

٣٥- وينفذ المكتب مشروعا يرمي إلى إعداد مواد عملية لمساعدة الدول الأطراف على وضع تدابير لتمكين الصحفيين من إعداد تقارير صحفية مسؤولة وتتّسم بالطابع المهني عن الفساد، بوسائل منها تبادل الممارسات الجيِّدة والمعلومات عن التجارب الراهنة والأمثلة عن الحالات ذات الصلة. ويجري حاليا إعداد استعراض مكتبي أولي للتدابير والممارسات والتجارب القائمة والحالات الملموسة ذات الصلة. وستُناقش نتائج هذا الاستعراض وتُتناول بمزيد من التفصيل في اجتماع الخبراء الدولي الذي سيُعقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

دال- التعاون بين أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد

٣٦- سلَّم المؤتمر بأنَّ مسؤولية تنفيذ الاتفاقية تقع على عاتق الدول الأطراف، لكنه أكّد أنَّ مسؤوليات الترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد تقع بالتكافل على عاتق جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع، وفقا للمواد ٧ إلى ١٣ من الاتفاقية. وسلَّم أيضا بما يكتسيه دورُ الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، من أهمية في منع الفساد وفي بناء القدرات دعماً لمنع الفساد.

٣٧- وحثَّ المؤتمرُ أيضاً الدولَ الأطرافَ، وفقا للمادة ١٣ من الاتفاقية، على أن تواصل تشجيع الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، على المشاركة في منع الفساد ومكافحته وشجَّع الدول الأطراف على تعزيز قدراتها في هذا المضمار.

المجتمع المدني

٣٨- منذ عام ٢٠٠٩، يحتفل المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر في سياق حملة مشتركة. وفي عام ٢٠١١، استُهلت الحملة المعنية تحت عنوان "كافح الفساد"، لتشجيع مشاركة جميع قطاعات المجتمع في معالجة الأسباب الجذرية للفساد. ويجسِّد هذا الموضوع روح الاتفاقية، التي تسلم بأنَّ منع الفساد ومكافحته يتطلبان الأخذ بنهج متعدّد القطاعات يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة. ونظَّمت عدة بلدان (إندونيسيا، إيران، البرازيل، فييت نام، كولومبيا، ليبيا، نيجيريا)، منها بلدان استفادت من دعم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال شبكتهما المؤلفة من مكاتب قطرية وميدانية ومن خلال شركائهما المحليين، أحداثا وأنشطة تتعلق باليوم الدولي، أشركت فيها بنشاط وسائل الإعلام المحلية وقدَّمت المعلومات للمجتمعات المحلية. وقد وُضعت جميع مواد التواصل في إطار الحملة، بما في ذلك الملصقات والكتيبات، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وهي متاحة لتنزيلها مجانا على موقع الحملة على الإنترنت.[١٠]

٣٩- وتُشجَّع الدولُ الأطرافُ المستعرَضةُ، بموجب الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، على إعداد ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية من خلال التشاور الواسع النطاق على

(10) www.actagainstcorruption.org.

الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، وكذلك الأفراد والجماعات العاملين خارج نطاق القطاع العام. وتُشجَّع الدول الأطراف أيضا على تيسير التعامل مع كل أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة أثناء الزيارات القطرية.

٤٠- وبغية تعزيز قدرة المجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراضها، واصل المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة تنفيذ سلسلة الدورات التدريبية التي يشارك في تنظيمها التحالف المعني باتفاقية مكافحة الفساد، وهو عبارة عن شبكة تضم أكثر من ٣٤٠ منظمة مجتمع مدني تعمل على الترويج للاتفاقية. وفي الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، حضر ٤٥ ممثلا لأكثر من ٣٠ بلدا من أفريقيا وآسيا حلقة عمل مصمَّمة لزيادة التعريف بسبل العمل البنّاء مع حكومات بلدانهم من أجل تنفيذ الاتفاقية. وتمكَّن ممثلو منظمات المجتمع المدني من تحسين معرفتهم بجوهر الاتفاقية ومنهجية الاستعراضات القطرية من خلال دورات تفاعلية. وشُجِّع المشاركون أيضا على تكرار التدريب الذي تلقوه على الصعيد الوطني، بالعمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية والقطاع الخاص. وأعلن المكتب عن نظام منح صغيرة جديدة لمنظمات المجتمع المدني لحفزها على تبادل المعارف أو الترويج لأفكار خلاقة بشأن مكافحة الفساد بالعمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

القطاع الخاص

٤١- استذكر المؤتمر الزَّخمَ الذي تَولَّد من خلال إعلان بالي بشأن قطاع الأعمال، الذي يتضمَّن التزامَ كياناتِ القطاع الخاص المشاركةِ في دورة المؤتمر الثانية بجملة أمور منها العمل على مواءمة مبادئ الأعمال التجارية مع القيم الأساسية المجسَّدة في الاتفاقية، ووضع آليات لاستعراض امتثال الشركات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد. وأحاط المؤتمر علما كذلك بالمبادرات التي قامت بها الأمانة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل مكافحة الفساد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وطلب إلى الأمانة أن تستمر في المساعدة على إذكاء الوعي بمبادئ الاتفاقية في دوائر الأعمال التجارية.

٤٢- ويسعى المكتب جاهدا لتمكين القطاع الخاص من اعتماد سياسات لمكافحة الفساد تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع الضوابط والموازين اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، يساهم المكتب بدور فعّال في مشروع مشترك بين عدّة جهات من أصحاب المصلحة يُنفَّذ بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، ويهدف إلى إعداد دليل عملي للمنشآت التجارية يجمع ضمن عمل واحد المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد ذات الصلة بشأن امتثال القطاع الخاص لمتطلبات مكافحة الفساد.

٤٣- ويحافظ المكتب على الشراكة الوثيقة بينه وبين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بغية الترويج لتنفيذ المبدأ العاشر من الاتفاق العالمي، الذي ينص على أنَّه "يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشو"، ويشارك في الاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني بالمبدأ العاشر. وعُقد الاجتماع التاسع للفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني بمكافحة الفساد على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ونُوقشت خلال الاجتماع الحوافز الرامية إلى تحسين السياسات وأداء الشركات في مجال مكافحة الفساد والتدابير الوقائية، واستُعرض فيه التقدُّم المحرَز بشأن مشاريع العمل التعاوني على مكافحة الفساد، وبُحثت خلاله سبل إدماج الأبعاد المتعلقة بدوائر الأعمال التجارية في جدول أعمال مؤتمر ريو+٢٠.

٤٤- وترفد مشاركة المكتب كعضو في الفريق العامل الفرعي المعني بالمبدأ العاشر التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمعني برعاية الأنشطة الرياضية ومراسم الضيافة الجهود التي يبذلها المكتب لاستبانة الممارسات الجيِّدة في تنظيم الأحداث العامة الكبرى (انظر الفقرة ١٠). ويعمل هذا الفريق العامل الفرعي على وضع إرشادات عملية لدوائر الأعمال بشأن مكافحة الفساد في رعاية الأنشطة الرياضية والضيافة، من خلال توفير إجراءات يمكنها الأخذ بها لمكافحة الفساد في الميدان، تكملها سيناريوهات عملية، كما يعمل الفريق على استبانة المجالات ذات الصلة المعرَّضة لخطر الفساد.

٤٥- وعلى هامش الدورة الرابعة للمؤتمر، نظم المكتب، جنبا إلى جنب مع مؤسسة الشفافية الدولية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغرفة التجارة الدولية، والاتفاق العالمي، منتدى رفيع المستوى عن الاتفاقية والمنافسة العالمية. وأتاح هذا الحدث لممثلي الحكومات والقطاع الخاص فرصة للتحاور بشأن كيفية استخدام الاتفاقية لتعزيز مضمارٍ مستوٍ للتنافس العالمي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذها.

٤٦- وشارك المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في رعاية الاجتماع السنوي لجهات الوصل المعنية بالقطاع الخاص في منظومة الأمم المتحدة، الذي عُقد في ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ في فيينا، النمسا. وركَّزت المناقشة على مفهوم "تسريع وتيرة الشراكات بين الأمم المتحدة والمنشآت التجارية"، حيث سُلِّم بالدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

٤٧- ويواصل المكتب والاتفاق العالمي أيضا التعاون بشأن أداة التعلم الإلكتروني للقطاع الخاص بشأن المبدأ العاشر واتفاقية مكافحة الفساد. وتهدف هذه الأداة إلى تعزيز فهم المبدأ العاشر من الاتفاق العالمي والصك الذي يستند إليه، أيْ الاتفاقية، نظراً لأنها تنطبق على الناشطين في دوائر الأعمال. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تلقّى الموقع الشبكي للأداة أكثر من ٢٩٠ ٠٠٠ زيارة. وأداة التعلم الإلكتروني متاحة للجمهور مجانا.(١١)

٤٨- ويشارك المكتب بصفة مراقب في الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين منذ تشكيله. وفي عام ٢٠١٢، دُعي المكتب إلى المشاركة في فرقة العمل المعنية بتحسين الشفافية ومكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، وهي مجموعة فرعية تابعة لمجموعة العشرين ومنتدى يضم أكبر الشركات العالمية، من أجل تبادل الآراء وتحديد معالم استراتيجية مشتركة لتمكين البلدان المنتمية إلى مجموعة العشرين من المضي قُدُما في معالجة المسائل المطروحة على الصعيد العالمي. وينخرط المكتب بنشاط في المناقشات المتعلقة بنطاق وأهداف ما يمكن للمنشآت التجارية أن تتعهد به للمساهمة في أعمال مجموعة العشرين ووضع توصيات السياسة العامة ذات الصلة التي يتولى القطاع الخاص تنفيذها. وقد عُرضت هذه التوصيات على قادة مجموعة العشرين خلال مؤتمري قمة مجموعة العشرين ومجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية في لوس كابوس بالمكسيك في ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتولى المكتب دورا قياديا، إلى جانب اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي العالمي، في وضع توصيات بشأن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. وعمل المكتب مع غرفة التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع توصيات بشأن إنشاء برامج للمنشآت التجارية تشمل دورات للتدريب والتوعية، من أجل تشجيع التعاون ضمن القطاع الخاص وبينه وبين القطاع العام، مع التركيز بصفة خاصة على بناء القدرات. كما تولى المكتب، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة وشركة "غريت إيستيرن إينيرجي كوربوريشن"، قيادة الأعمال المتعلقة بالشفافية في الاشتراء العمومي. وأعادت حكومات مجموعة العشرين في لوس كابوس تأكيد التزامها بالتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها تنفيذا تاما. ورحَّبت بما تبديه مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية من التزام مستمر بمكافحة الفساد، وستقوم، وفقا للإطار

(11) http://thefightagainstcorruption.unodc.org وhttp://thefightagainstcorruption.unglobalcompact.org.

المرجعي لآلية الاستعراض، بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الاستعراض على أساس طوعي.

٤٩- وتربط المكتب علاقة نشيطة ومثمرة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ولا سيما مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة له. وخلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أدلى المدير التنفيذي للمكتب بكلمة رئيسية أمام الرؤساء التنفيذيين مؤكّدا على أهمية دور المنشآت التجارية في إجراء تحوّل إيجابي في هذا الصدد.

٥٠- واستُهلّت رسميا خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عُقدت في فيينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مبادرة جديدة بشأن "النزاهة في العروض الأولية العامة". وتُوفَّر في إطار هذه المبادرة للمنشآت التجارية فرصة مساعدة البلدان النامية على التصدي للفساد وتعزيز قدرتها على مكافحته. وفي إطار المبادرة، يمكن للشركات والمستثمرين أن يقدِّموا مساهمات مالية لدعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لوضع تشريعات وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد ولتعزيز النزاهة، مما يتيح للقطاع الخاص إمكانية إبراز التزامه بمكافحة الفساد واتخاذ تدابير رائدة لتعزيز النزاهة.

٥١- ويقوم المكتب، بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، بوضع "برنامج للتوعية والاتصال بشأن اتفاقية مكافحة الفساد". وترمي هذه المبادرة إلى دعم الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص لتعزيز النزاهة من خلال توعية الأجيال الحاضرة والمستقبلية من قادة الأعمال التجارية والمؤسسات العمومية في هذا المجال وتعريف أوساط الشركات بالاتفاقية. وفي إطار هذه المبادرة، سيجري إعداد وتعميم برنامج منظَّم للتوعية والاتصال يرمي إلى تحسين معرفة القطاع الخاص بصلة الاتفاقية بعمله وبكيفية تطبيقها عليه، وتشجيع مواءمة برامجه المتعلقة بالنزاهة مع مبادئ الاتفاقية.

٥٢- وبدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة أيضا، ينفذ المكتب مشروع "الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها". ويرمي هذا المشروع إلى وضع حوافز قانونية للأفراد والشركات للتشجيع على المبادرة بالإبلاغ عن حالات الفساد. وأُنشئت في المكسيك والهند أفرقة عاملة تقنية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات لتتولى استعراض التشريعات والسياسات والممارسات الحكومية استنادا إلى المواد ٢٦ و٣٢ و٣٧ و٣٩ من الاتفاقية. وسيتبادل الموظفون في القطاعين العام والخاص في الهند والمكسيك الآراء بشأن مواضيع مثل الحوافز والعقوبات والبرامج الخاصة بالمبلغين عن المخالفات، من خلال دراسة مرجعية ستُشكِّل

أساسا لبرامج التدريب المشتركة للقطاعين العام والخاص. وستُعقد إضافة إلى ذلك اجتماعات أفرقة خبراء على الصعيد العالمي لوضع ممارسات جيدة. أما المشروع الثالث الذي يحظى بدعم مبادرة سيمنز للنزاهة، وهو "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي"، فسيُتناول بمزيد من التفصيل أدناه (انظر الفقرة ٥٦).

٥٣- وأنجز المكتب، بالتشارك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقريرا عنوانه "مكافحة الفساد لتعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، المجلد ٢". ويسعى هذا المنشور، الذي أُعدَّ استنادا إلى سلسلة من اجتماعات الخبراء وممثلي المنشآت التجارية وموظفي المؤسسات المعنية، إلى استهلال العمل على سد الثغرات المعرفية التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بأساليب تفشي الفساد في المنشآت التجارية الصغرى واستبانة الأدوات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة للتمكن من الدفاع عن نفسها بنجاح في بيئة تجارية يعتريها الفساد.

الاشتراء العمومي

٥٤- ناشد المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ أن تشجِّعَ على مشاركة دوائر الأعمال التجارية في منع الفساد بطرائق منها وضعُ مبادرات للترويج لاتخاذ تدابير مناهضة للفساد في نظام الاشتراء العمومي وتنفيذها عند الاقتضاء، بما يتَّسق مع المادة ٩ من الاتفاقية، والعملُ مع دوائر الأعمال التجارية لمعالجة الممارسات التي تُضعف المناعة أمام إغراء الفساد في القطاع الخاص. ونوّه مع التقدير بالتعاون القائم بين الأمانة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن الاشتراء العمومي بغية مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ المادة ٩ من الاتفاقية.

٥٥- وقد اعتمدت الأونسيترال صيغة محدَّثة من القانون النموذجي للاشتراء العمومي في تموز/يوليه ٢٠١١. وسيكون هذا القانون النموذجي مصحوباً بدليل يتضمن تعليقات بشأن قضايا السياسات والتنفيذ سيُنشر في عام ٢٠١٢. ومنذ اعتماد القانون النموذجي والمكتب وأمانة الأونسيترال يعكفان على البحث عن سبل تقديم دعم مشترك لتنفيذ هذا القانون النموذجي والمادة ٩ من الاتفاقية، وعن فرص وضع برامج مساعدة تقنية بالتعاون الوثيق مع الشركاء والدول الأعضاء المهتمة.

٥٦- أمّا المشروع الثالث الذي ينفذه المكتب بدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي"، فيرمي إلى زيادة المناعة أمام إغراء الفساد في نظم الاشتراء العمومي وسدِّ الثغرات المعرفية وتدارك أوجه القصور في الاتصالات بين إدارات الاشتراء العمومي والقطاع الخاص. وقد أُنشئت في الهند والمكسيك على الصعيد الوطني وصعيد الولايات أفرقة عاملة تقنية لاستعراض التشريعات

القائمة وتنفيذها والممارسات الجيِّدة والتحديات القائمة. وسيُجري المكتب دراسة مرجعية سيلتمس بشأنها آراء الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص وسيستخدم البيانات ذات الصلة لوضع مبادرات تدريب مشتركة توفِّر لموظفي الشركات والموظفين العموميين مزيدا من الفرص لمناقشة هذه المشكلة المشتركة ومعالجتها. ويعمل المكتب أيضا بالتعاون الوثيق مع الأونسيترال للنظر في استنتاجات عمليات استعراض التشريعات، استنادا إلى القانون النموذجي والمادة ٩ من الاتفاقية. وستُناقش الاستنتاجات والممارسات الجيِّدة والتوصيات محدّدا في اجتماعات أفرقة الخبراء التي ستنظم على الصعيد العالمي بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

المبادرات التعليمية

٥٧- ناشد المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ أن تشجِّع، بما يتَّسق مع المبادئ الأساسية لنظمها التعليمية والقانونية، إدراجَ برامج تعليمية على مختلف مستويات نظامها التعليمي تغرس مفاهيم ومبادئ النزاهة. ورحَّب بالمبادرات التي قامت بها الأمانة، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة المعنية، لإعداد مواد أكاديمية شاملة بشأن مكافحة الفساد من أجل الجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل الاضطلاع بجهودها الرامية إلى نشر معلومات محدَّدة عن الاتفاقية والتزامات المنع الواردة فيها على أوسع نطاق ممكن.

٥٨- وطلب المؤتمر أيضاً إلى الدول الأطراف أن تعزِّز التدريب والتثقيف على جميع مستويات القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد وأن تعمل، بما يتَّسق مع تشريعاتها الوطنية، على جعل ذلك التدريب والتثقيف جزءاً لا يتجزّأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد.

٥٩- ويضطلع المكتب بدور ريادي في سياق المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وهي مشروع أكاديمي تعاوني يرمي إلى وضع منهاج أكاديمي شامل بشأن مكافحة الفساد، ويتألف من مجموعة من فرادى النمائط والمناهج الدراسية ودراسات الحالة والأدوات التعليمية والمواد المرجعية التي يمكن للجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية أن تدمجها في برامجها الأكاديمية القائمة. وعُقد اجتماع ثان لفريق الخبراء التابع للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد في مراكش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، واتُّفق على مشروع مخطط المنهاج المقترح الذي سيُعدّ في إطار المبادرة.

٦٠- وعقب الاجتماع، قاد المكتب عملية تشاورية التُمست فيها آراء الخبراء الأكاديميين غير المشاركين حاليا في المبادرة بشأن مشروع المنهاج الدراسي المعني. وأتاحت تلك

المشاورات الفرصة لتوسيع مجموعة الخبراء المساهمين في المشروع. وكانت الردود المتلقاة في إطار المشاورة إيجابية، وأبدى عدد من الخبراء الذين تمت استشارتهم اهتمامهم الشديد بالمساهمة في متابعة تنفيذ المشروع.

٦١- واستضاف المكتبُ الاجتماعَ الثالثَ للمبادرة في فيينا في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأبدى الخبراء خلال ذلك الاجتماع عزمهم على وضع الصيغة النهائية للمنهاج الدراسي لإتاحتها بالاتصال الحاسوبي المباشر، مع شروح ومواد مرجعية داعمة، بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام. وسيُتاح هذا المنهاج الدراسي إضافة إلى دورات تدريبية نموذجية بالاتصال الحاسوبي المباشر على موقع بوّابة "تراك" التابعة للمكتب. وعرض الخبراء المساهمون الخطوط الرئيسية لفرادى النمائط والوحدات التي وضعوها بالفعل في إطار المبادرة وكذلك لتلك التي سيسهمون بها في المستقبل.

٦٢- ويعمل المكتب بنشاط أيضا مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة مبادئ تعليم الإدارة المسؤولة لوضع مواد تدريبية من أجل المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد.

٦٣- ويُعدّ المكتب، في سياق برنامجه الخاص بالتوعية والاتصال، دورة تعلُّم أكاديمية مدتها فصل واحد بشأن اتفاقية مكافحة الفساد وآثارها على القطاعين العام والخاص. ويتوخى إدماج هذه الدورة في مناهج التعليم في كليات الأعمال التجارية والحقوق والإدارة العمومية. وستُنجز الدورة في أواخر عام ٢٠١٢، ومن ثمّ سيقوم المكتب بالترويج لها لدى طائفة واسعة من المؤسسات الأكاديمية لتدمجها في برامجها الأكاديمية. ويسعى المكتب من خلال إعداد هذه الدورة التعليمية إلى دعم مؤسسات التعليم التي تدرك باطراد أنَّ لديها أيضا دورا في إعداد الجيل القادم من قادة المؤسسات العمومية والمنشآت التجارية لتذليل التحديات المرتبطة باتخاذ القرارات الصائبة والأخلاقية. وقُدِّم عرض إيضاحي للخطوط الرئيسية للدورة المقترحة خلال الاجتماع الثالث لفريق الخبراء التابع للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وستُتاح الدورة التدريبية باعتبارها من موارد هذه المبادرة.

٦٤- ويعمل المكتب بنشاط أيضا على إنشاء أكاديميات دولية وإقليمية لمكافحة الفساد، وعلى إقامة شراكات معها. وقد أُنشئت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في أعقاب مبادرة اشترك في اتخاذها المكتب والنمسا والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال وأصحاب مصلحة آخرون، وأصبحت منظمة دولية مستقلة في ٨ آذار/مارس ٢٠١١. وسيتعاون المكتب، من خلال مشروع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي" مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لوضع نميطة بشأن النزاهة في الاشتراء العمومي تُدمج

في البرامج التعليمية للأكاديمية. وترمي هذه النميطة إلى تناول الممارسات الجيِّدة والتحديات المشتركة ذات الصلة بضمان وجود التشريعات والسياسات والممارسات اللازمة للترويج للشفافية والنزاهة والمساءلة في نظم الاشتراء العمومي. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، شارك ممثلو المكتب في مناظرة وأدلوا بكلمة رئيسية في دورة تدريب لموظفين في القطاع الخاص من أوروبا الشرقية ووسط آسيا، عنوانها "التغلب على التحديات المتأتّية عن الفساد في الظروف المعاصرة: الدروس المستفادة من أجل القطاع الخاص".

٦٥- ويعكف المكتب حالياً على مساعدة حكومة بنما على إنشاء أكاديمية إقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبي، وتقديم الدعم في وضع المناهج التعليمية الخاصة بها.

هاء- المساعدة التقنية

٦٦- سلَّم المؤتمر بما للمساعدة التقنية من أهمية حاسمة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية لدى الدول الأطراف من أجل تيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية من خلال التعاون الدولي الفعّال. وطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدِّمي المساعدة المتعدِّدي الأطراف والثنائيين، توفيرَ المساعدة التقنية للدول الأطراف، بناءً على طلبها، بغية المضي قُدُماً في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بما في ذلك في إطار الاستعداد للمشاركة في عملية الاستعراض الخاصة به.

٦٧- وظلّ المكتب يقدِّم مساعدة تقنية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال أنشطة مُخصّصة في مجالي التشريعات وبناء القدرات وكذلك من خلال تطوير أدوات لتيسير تقديم المساعدة في الميدان. ويمكِّن البرنامج العالمي "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد"، المكتبَ من توفير التوجيه المهني وتقديم المشورة والخبرة الفنية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية، بناءً على طلبها. كما نُفِّذت برامج ميدانية شاملة لبناء القدرات في عدد من البلدان. ويرد في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2012/3 عرض شامل لهذه المساعدة، بما في ذلك قائمة الدول والأقاليم المستفيدة منها. وكثيرا ما تكون أنشطة المساعدة التقنية التي ينفذها المكتب واسعة النطاق وتركّز على مجالات متعدّدة مشمولة بالاتفاقية. وتحسُّبا للاستعراض الآتي للفصل الثاني، ومع التحوّل للتركيز على منع الفساد، سيلزم مزيد من المساعدة التقنية في هذا المجال المعيَّن.

٦٨- ويقدِّم المكتب أيضا المساعدة التقنية في إطار برنامجه الخاص بالمرشدين في مجال مكافحة الفساد. ويهدف ذلك البرنامج إلى توفير خبراء متخصصين في الموقع على المدى الطويل من خلال تعيين مستشارين معنيين بمكافحة الفساد في مكاتبه الإقليمية أساساً. وقد أُعيد تنشيط البرنامج في عام ٢٠١١ من خلال تعيين مستشار مكلَّف بمهام على الصعيد الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعيين مستشارين مكلَّفين بمهام على الصعيد الإقليمي في تايلند (من أجل شرق آسيا) وكينيا (من أجل شرق أفريقيا) وبنما (من أجل أمريكا الوسطى).

٦٩- وبعد تنفيذ عدة دورات تدريبية وحلقات عمل، يُجرى أو سيُجرى تحليل لأوجه القصور وتقييم للاحتياجات في إطار قائمة التقييم الذاتي المرجعية في إثيوبيا وإكوادور وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي وناميبيا بناء على طلبها. وتمّ تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد على أساس نتائج التقييم الذاتي. وتساعد الأمانة الدول في استعراض تنفيذها لجميع الفصول الأربعة للاتفاقية، ولا سيما الفصل المتعلق بالمنع، وستسدي بناء على الطلب مزيدا من المشورة بشأن الإجراءات المطلوبة أو الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لتدارك أوجه القصور المستبانة.

٧٠- وطلب المؤتمر إلى الأمانة، وناشد الجهات المانحة الوطنية والإقليمية والدولية والبلدان المستفيدة، أن تكثِّف من التعاون والتنسيق فيما بينها في تقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد، ورحَّب بالتعاون القائم بين الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماج المساعدة التقنية المتعلقة بمكافحة الفساد والمستندة إلى الاتفاقية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧١- ويعمل المكتب بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ مبادرة تهدف إلى دعم وتوجيه الأعمال الرامية إلى إدماج مكافحة الفساد في عمليات إعداد البرامج في الأمم المتحدة، ولا سيما إطار عملها للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، ستعد دورة تدريبية بشأن مكافحة الفساد، باعتبارها جزءا من التدريب العام على عملية إطار المساعدة الإنمائية. ويتمثَّل هدف الدورة العام في تزويد المشاركين فيها بالمعارف النظرية الأساسية وكذلك بالمهارات التحليلية والعملية المتعلقة بمكافحة الفساد ووضع برامج مكافحة الفساد وكيفية إدراج تلك البرامج ضمن عملية إطار المساعدة الإنمائية. وستفيد هذه الدورة أيضا في وضع قائمة بأسماء الخبراء الذين يمكنهم عقد مثل هذه الدورات في المستقبل. ويُتوقَّع وضع الصيغة النهائية لدورة لتدريب المدربين

وبرنامج التدريب الخاص بها، بما في ذلك مجموعة مواد مرجعية ودليل لتيسير الدورة ومواد تدريبية، وإتاحتها للأفرقة القطرية للأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٧٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أطلق المكتب أول نشرة إخبارية بشأن مكافحة الفساد لتقديم تقارير عن التطورات في فيينا وجميع أنحاء العالم فيما يتعلق بمبادرات مكافحة الفساد وأنشطة المكتب. وتوزَّع النشرة الإخبارية، التي تصدر كل ثلاثة أشهر، على شبكة واسعة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وشركاء الأمم المتحدة. وسوف تتضمن النشرة مقالات تغطّي الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات فيما يتعلق باتفاقية مكافحة الفساد والمعلومات المحدَّثة الواردة من الميدان على الصعيدين الإقليمي والقُطري لتمكين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والأطراف المهتمة من مواكبة التقدّم المحرز في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد وتقديم المساعدة التقنية.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٣- لعلّ الفريق العامل ينظر في التقدُّم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاقية الخاصة بالمنع، والجهود المبذولة للتوعية بمشكلة الفساد في جميع قطاعات المجتمع. ولعلّه يقترح أيضا سبلا أخرى لتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية الخاصة بالمنع.

٧٤- ولعلّ الفريق العامل يتابع النظر في خطة العمل المتعدّدة السنوات للفترة حتى عام ٢٠١٥، عندما تبدأ الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، ويحدِّد المواضيع الجوهرية التي سينظر فيها خلال اجتماعاته المقبلة.

٧٥- ولعلّ الفريق العامل يشجِّع الدول الأطراف على مواصلة جهودها من أجل التبكير في تقديم التقارير عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع التركيز على تقييم فعالية تدابير المنع القائمة، وتجميع الممارسات الجيِّدة وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. ولعلّه يشجِّع الدول الأطراف على مواصلة تبادل المعلومات الجديدة والمحدَّثة عن الممارسات الجيِّدة في مجال تنفيذ السياسات والتدابير والممارسات المتعلقة بالفصل الثاني من الاتفاقية.

٧٦- ولعلّ الفريق العامل يقوم، بوجه خاص، بتحديد ومناقشة السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تكوين رصيد معرفي تراكمي في مجال مكافحة الفساد. وسعيا إلى مواصلة إقامة التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة في تعزيز وتطوير سياسات وممارسات وقائية لمنع ومكافحة الفساد وتبادل الممارسات الجيِّدة، لعلّ الفريق

العامل يقترح سبلا كفيلة بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية من أجل وضع منتجات وأدوات معرفية وإقامة تعاون تقني. ولعلّ الفريق العامل يقوم تحديدا بمواصلة تشجيع الدول الأطراف على تعزيز الأنشطة الإقليمية لمنع الفساد، بوسائل منها عقد حلقات عمل إقليمية بشأن تبادل الخبرات والممارسات الجيِّدة ذات الصلة.

٧٧- ولعلّ الفريق العامل يقدّم إرشادات بشأن وضع ضمانات محدَّدة ومكيَّفة حسب الاحتياجات لمكافحة الفساد في القطاعات الأشدّ عرضة له.

٧٨- وبالنظر إلى ما يكتسيه دورُ الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، من أهمية في منع الفساد وفي بناء القدرات دعماً لمنع الفساد، لعلّ الفريق العامل يعيد تأكيد توصيته إلى الدول الأطراف بأن تواصل تشجيع مشاركة الأفراد والجماعات في منع الفساد، وتعزيز قدراتهم في هذا المجال.

٧٩- ولعلّ الفريق العامل يوصي الدول الأطراف بأن تكثِّف جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمنع الفساد وأن تكرّس المزيد من اهتمامها لتوثيق عرى الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص.

٨٠- ولعلّ الفريق العامل يؤكّد من جديد على أهمية أنشطة التدريب والتوعية في مجال منع الفساد في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، ويشجع الدول الأطراف على أن تجعل هذه الأنشطة جزءا لا يتجزّأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد.

٨١- ولعلّ الفريق العامل يحيط علماً بالمبادرات التي قامت بها الأمانة للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ولتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والأكاديميات ووسائل الإعلام. ولعلّه يزوّد الأمانة بمزيد من الإرشادات بشأن مواصلة المبادرات القائمة واستهلال مبادرات جديدة.

٨٢- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات، لعلّ الفريق العامل يقدّم إرشادات بشأن ترتيب احتياجات المساعدة التقنية من حيث الأولوية بغية تعزيز تدابير منع الفساد والاضطلاع بجهود التوعية به. ولعلّ الفريق العامل يناقش كذلك السبل الكفيلة بتعظيم مستوى الاستفادة من الموارد المتاحة لتقديم المساعدة التقنية ويقترح وسائل للتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين في هذا الصدد.